بسم ا لله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ :	٦٧٥
بتاريـــخ :	٢٠٠٦/ ٦ /٢٩

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٥٤ / ١ / ٢٣٤

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس جامعة حلوان

تحية طيبة وبعد ،،

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠٠٦/٣/١ بشأن مدى أحقية شركة حلوان لإنشاء الفنادق فى طلب زيادة قيمة عملية إنشاء المبنى الأكاديمى الخدمى بكلية الهندسة بالمطرية بنسبة ٢٣% .

وحاصل الوقائع ـــ حسبما يبين من الأوراق ـــ أن جامعة حلوان طرحت عملية إنشاء المبنى الأكاديمى الخدمى بكلية الهندسة بالمطرية بموجب مناقصة محدودة وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ . وبتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢ تم إسناد العملية إلى شركة حلوان لإنشاء الفنادق بقيمة إجمالية مقدارها ١٦٥١٢٦٣٢ جنيهاً ، وبذات التاريخ طلبت الجامعة من الشركة موافاتها بالتأمين النهائى والدمغات الهندسية وخطاب ضمان بقيمة الدمغة المقدمة وإيفاد مندوب مفوض عنها لتوقيع العقد إلا أن الشركة رفضت إتخاذ أى إجراءات تنفيذية إلا بعد الإنتهاء من استخراج التراخيص واعتبرت أن عطائها انتهى أجله وطلبت التفاوض مع الجامعة حول العقد . وبتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ انعقد العقد بين الطرفين إلا أن العمل بالمشروع قد توقف بسبب استطالة مدة استخراج رخصة الهدم وكذا موافقة هيئة الآثار. وفى أثناء تلك المدة ارتفعت أسعار الخامات المستخدمة فى تنفيذ العملية مما حدا بالشركة المنفذة إلى طلب زيادة الأسعار بمقدار ٢٣% من قيمة العملية وهو ما استجابت له الجامعة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢١ حيث وقع الطرفان إتفاقاً تكميلياً لإعادة

التوازن المالى للعقد . ومن ثم طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتـــوى والتشريع .

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلســتها المنعقدة فى ٢١ من يونية سنة ٢٠٠٦م الموافق ٢٥ من جمــادى الأول ســنة ١٤٢٧هـــ فلاحظت أن إدارة الفتوى المختصة قد طلبت بكتابها رقم ٢٨١ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٥ مــن الجامعة موافاتها بصورة من ملف العملية بالكامل، ولم توافها بغــير صــور ضــوئية لــبعض مستندات العملية لا تجزئ فى إبداء الرأى فى الموضوع المعروض، بما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأى ، الأمر الذى يغدو معه متعيناً حفظ الموضوع.

لـــــذلـــــــــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى / / ٢٠٠٦ **رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع**

سهير//

جمال دمروج

المستشار / جمال السيد دحروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة